

دور التحول الرقمي في تعزيز الميزة التنافسية في القطاع المصرفي The role of digital transformation in enhancing competitive advantage in the banking sector

خديجة قشي⁽¹⁾ فؤاد مخربش⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة قسنطينة -1- الإخوة منتوري (الجزائر)

quechi.khadidja@gmail.com

⁽²⁾ جامعة قسنطينة -1- الإخوة منتوري (الجزائر)

mekherbechefouad@gmail.com

تاريخ النشر:

2025/04/01

تاريخ القبول:

2025/03/20

تاريخ الإرسال:

2025/01/21

الملخص:

باعتبار القطاع المصرفي أهم واجهة تعكس واقع الاقتصاد في أي دولة، حيث يشكل نشاط المؤسسات المصرفية الفاعل الأساسي والمساهم الأول في تنمية اقتصاد الدول، فإن الاعتماد على تطبيق الرقمنة في النشاط المصرفي ينطلق من ضرورة حتمية يفرضها منطق اقتصاد السوق، الذي أصبح يعتمد على التكنولوجيا الرقمية بشكل واضح في دعم وتعزيز القدرات التنافسية لدى المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:

القطاع المصرفي- المؤسسات المصرفية- الرقمنة- التكنولوجيا الرقمية - دعم- تعزيز- القدرات التنافسية.

Abstract:

Considering that the banking sector is the most important interface that reflects the economic reality in any country, where the activities of banking institutions constitute the main active force and the primary contributor to the development of the country's economy, The reliance on digitalization in banking activities stems from the necessity imposed by the logic of the market economy which increasingly relies on digital technology to support and enhance the competitive capabilities of institutions.

key words:

The banking sector - Banking institutions - The digitization – Digital technology - To support - Enhance - The competitive capabilities.

المؤلف المرسل: خديجة قشي

مقدمة:

في عصرنا الحالي، يشهد العالم تطورا هائلا في تكنولوجيا الاتصالات في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والقطاع المصرفي ليس مستثنى من هذه الثورة الرقمية التي مست جميع جوانب الحياة اليومية، فالتحول الرقمي ليس مجرد تحول تكنولوجي بل هو نهضة تؤثر على كيفية أداء الأعمال للمؤسسات المصرفية وتقديم الخدمات.

حيث تتجلى أهمية التحول الرقمي للأجهزة المصرفية في توفير فرص جديدة للابتكار والتطوير في عالم الخدمات المصرفية، حيث يساهم في تحويل العمليات التقليدية إلى عمليات أكثر كفاءة وفعالية، وبالتالي يعتبر التحول الرقمي محورا أساسيا لتحقيق المنافسة المستدامة لدى البنوك والمؤسسات المالية، عن طريق تقديم خدمات مالية مبتكرة مثل التطبيقات المصرفية، وخدمة الدفع الإلكتروني، والتمويل الرقمي والتحليلات الضخمة للبيانات، مما يسمح لها بتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وأسرع، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات المصرفية في مواجهة منافسهم داخل السوق المصرفي.

لذلك أدركت غالبية الحكومات المختلفة في أنحاء العالم في السنوات الأخيرة بما فيها الجزائر فضائل الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي الذي أصبح قائم على المصارف المتنافسة فيما بينها بدل الاحتكار، حيث تهدف الرقمنة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والبحث عن فرص التميز والتفوق للمنافسين الذي ينتج عنه زيادة الإنتاج والرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما تساعد على تحقيق اقتصاد مفتوح يواكب سرعة التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي العالمي.

وانطلاقا من هذه التغيرات التي حملتها البيئة المصرفية الجديدة، يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تمتد آثار اعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي إلى تعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمصارف، وما واقع ذلك على المنظومة المصرفية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة أعلاه، قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لوصف أهم المفاهيم الموجودة في القطاع المصرفي، مع تحليل أهم ما جاء في واقع المنافسة المصرفية من التحول الرقمي في الجزائر.

ولكي تتميز هذه الدراسة بالتوازن والانسجام في أجزائها، والتسلسل المنطقي في أفكارها، وللإحاطة بكافة جوانبها، فقد قسمناها إلى مبحثين، بحيث تناولنا في المبحث الأول حتمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري، وتناولنا في المبحث الثاني واقع المنافسة المصرفية من التحول الرقمي في الجزائر.

المبحث الأول: حتمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري

لقد شهد العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين تغيرات واسعة عميقة نتيجة التطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتي انعكست على كافة نواحي الحياة وقطاعاتها المختلفة ومن بينها القطاع المصرفي، والتي أصبحت تعمل في بيئة عمل تنافسية، ولكي تستفيد البنوك والمؤسسات المالية من التطور التكنولوجي أصبح التحول الرقمي في القطاع المصرفي ضرورة ملحة تتطلب العمل به، نظرا لمساهمة الرقمنة في تحسين وتطوير كفاءة المؤسسات المصرفية وزيادة ربحها وحصتها في السوق المصرفي، من خلال الاستفادة بشكل أكبر من التكنولوجيا الرقمية، والتي تعد من أهم أدوات المنافسة في القطاع المصرفي¹.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة في القطاع المصرفي

يتم التعرف على مفهوم الرقمنة في القطاع المصرفي من خلال التطرق أولا إلى تعريف الرقمنة بشكل عام ثم التطرق إلى تعريف الرقمنة في القطاع المصرفي تحديدا، ومعرفة موقف المشرع الجزائري من التحول الرقمي في هذا المجال.

الفرع الأول: تعريف التحول الرقمي في القطاع المصرفي

إن التحول الرقمي مصطلح حديث ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقصد به كل عملية يتم بواسطتها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الورقي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صورا أو بيانات أو ملفات صوتية أو أي شكل آخر، غير أن المصطلح يأخذ عدة معاني حسب السياق والمجال الذي تستخدم فيه.

أولا - تعريف الرقمنة:

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة ومصطلحات "الكتابة الرقمية" و"الإبداع الرقمي" و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى اعتماد

¹ - ميادة بلعياشي، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 25.

نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال¹.

حيث تدل الرقمنة على مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية إلى جملة من المعاني، أهمها: التعجيم والتبيان والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور: " الرقم ولترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم"، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط، وقوله عز وجل: " كتاب مرقوم" أي كتاب مكتوب والمرقم القلم: ضرب مخطط من الوشي، ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خطله².

كما عرفت الرقمنة اصطلاحاً على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري مكثي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم وتختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعاً للسياق الذي يستخدم فيه³.

وهناك من يرى الرقمنة بأنها عملية نقل أي صنف من الوثائق من إلى النمط الرقمي، وبذلك تصبح الصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أياً كان نوعها بأن تصبح قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب والمطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعينة على شاشة الحاسوب أو الهاتف الذكي⁴.

¹ - أحمد الكبسي، "تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية"، المجلة العربية 300، المجلد 10، العدد 29، 2008، ص 06.

² - عبد الرزاق سحر مصطفى، "التحول الرقمي تحدى جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لدعم التنمية المستدامة"، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان: إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030، دار الضيافة جامعة عين شمس، مصر، يوم 7 ديسمبر 2019، ص 06.

³ - نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 20.

⁴ - أحمد فرج أحمد، "الرقمنة: داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار"، مجلة دراسات المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 4، 2009، ص 11.

وبالتالي، يعرف التحول الرقمي بأنه الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل من خلال مجموعة من المتطلبات الإستراتيجية والثقافية والمادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية. وعليه، يمكن القول بأن ربط الرقمنة بالعديد من المجالات خاصة مجال النشاط الاقتصادي الذي يعد جوهر هذه البحث، خاصة أن هذا الأخير أصبح يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنتاج وبيع السلع والخدمات والمحتوى الرقمي، وبالتالي أصبح هذا الاقتصاد الرقمي الجديد أهم أداة معاصرة للنمو وتعزيز القدرة التنافسية للدول والشركات على نطاق عالمي، باعتباره القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد العالمي. ثانيا - تعريف الرقمنة في القطاع المصرفي:

يوصف التحول الرقمي في مجال المال والأعمال بأنه العملية التي تتطور فيها الشركات إلى نماذج أعمال، وتعتمد فيه على التقنيات الرقمية لدعم تطوير وابتكار المنتجات والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى توفير قنوات تسويقية جديدة وفرص عمل تزيد من قيمة المنتجات المعروضة سواء كانت سلعاً أو خدمات¹.

من خلال ما سبق ذكره من مختلف تعريفات الرقمنة، يمكن استخلاص تعريف للتحول الرقمي الذي يحصل في القطاع المصرفي، على أنه عملية الانتقال من نظام تقليدي في المعاملات المالية والمصرفية إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل المصرفي في ضوء مجموعة من الأبعاد والمتطلبات، التي تتمثل في وضع إستراتيجية للتحول الرقمي².

كما تعني الرقمنة في القطاع المصرفي تحويل العمليات البنكية التقليدية إلى عمليات رقمية، تستخدم التكنولوجيا والحوسبة لتقديم الخدمات المصرفية بشكل أكثر

¹ - وليد كامل ومحمد كامل علام، "التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسنولي خدمة العملاء: دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع البنوك بجنوب الصعيد"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 52، العدد 1، 2022، ص 188.

² - عبد الرزاق سحر مصطفى، مرجع سابق، ص 09.

كفاءة وسلاسة عن طريق استخدام الانترنت وتطبيقات الهاتف المحمول لإجراء هذه العمليات¹.

وتشمل الرقمنة أيضا في القطاع المصرفي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للمعطيات لتحسين تقديم الخدمات، وكذلك تطبيق التشفير القوي لحماية البيانات المالية وتوفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهواتف النقالة، تسهيلات للوصول إلى العملاء.

وبشكل عام، يمكن القول أنّ الرقمنة في القطاع المصرفي تسعى إلى جعل عمليات البنوك والمؤسسات المالية أكثر فعالية، وأمانا، وأكثر ملائمة لحاجات العملاء الحديثة، وبالتالي تساهم في تسريع العمليات المصرفية، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية وتوفير تجارب مصرفية أفضل للزبائن ما يكسب المؤسسات المصرفية المعتمدة على الرقمنة ميزة تنافسية² تمنحها الأفضلية عند العملاء عن باقي المنافسين الآخرين في السوق المصرفي.

الفرع الثاني: موقف المشرع الجزائري من التحول الرقمي في القطاع المصرفي

بالرغم من أن التجربة الجزائرية في المجال الرقمي لا تزال في بدايتها على غرار العديد من الدول، إلا أن تجربة الجزائر في هذا المجال تتطور بشكل ملحوظ، حيث تسعى الحكومة الجزائرية لتعزيز التحول الرقمي في جميع القطاعات بما في ذلك الحكومة الالكترونية، والتعليم عن بعد، والخدمات المصرفية الالكترونية والتجارة الالكترونية³.

أولا - التكريس الضمني للمشرع الجزائري على الرقمنة في القطاع المصرفي:

أما بالرجوع إلى الأحكام المتعلقة بالدستور الجزائري فنجد أن المؤسس الدستوري الجزائري لم يكرس بشكل صريح العمل بمبدأ الرقمنة في آخر تعديل له، إذ أنه لم يتم إدراج فيه أي بنود تتعلق بحقوق المواطنين في الوصول إلى الانترنت والاستفادة من

¹ - يقصد بالعمليات المصرفية: تقديم الخدمات البنكية والمالية كخدمات الدفع وتلقي الأموال من الجمهور ومنح القروض وعمليات الصرف، والقيام بمختلف العمليات الصيرفة الإسلامية والالكترونية، وتوظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي تقدمه البنوك أو المؤسسات المالية اتجاه العملاء.

² - يقصد بالميزة التنافسية للبنك: " الوضع الذي يتيح له التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية ومع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيه، بمعنى أن الميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثلها ".

³ - جاء هذا التحول تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أمر بالإسراع في رقمنة جميع القطاعات الناشطة في الجزائر وإتمام ذلك مع نهاية سنة 2024.

الخدمات الرقمية وضمان الخصوصية الالكترونية، وتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، إلا أنه هناك جهود مستمرة من الدولة الجزائرية تسعى إلى تكريس الرقمنة في مختلف القطاعات الحكومية والاقتصادية¹.

وهذا ما يلاحظ جليا في القطاع المصرفي الذي يعد عصب الاقتصاد الوطني، من خلال الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية الجزائرية لتحديث القطاع الاقتصادي الجزائري لسنة 2023، والتي عبر عنها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أنها ستكون سنة اقتصادية بامتياز، وهذا من خلال إقراره لمجموعة من التعديلات القانونية ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية والتي كان أبرزها النشاط المصرفي، فرغم كل ما عرفه هذا الأخير من إصلاحات سابقة، إلا أن المشرع الجزائري رأى أنه بات من الضروري عصنة القطاع المصرفي الذي مازال يواجه تحديات كبيرة ويعاني من بعض النقائص تفرض عليه مواصلة هذه الإصلاحات، من أجل جعله يتماشى مع التحولات والتغيرات التي تعرفها البيئة المصرفية المحلية والدولية في الآونة الأخيرة.

وفي سياق هذه الإصلاحات صدر القانون رقم 09-23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي²، الذي جاء بتسميته الجديدة لتغطية أهم الجوانب القابلة للتطوير خاصة تلك المتعلقة بتعزيز المنافسة العصرية، وهذا بتحديث النشاط المصرفي وعصنة المنظومة البنكية لتعزيز الشمول المالي وأيضا لمواكبة مستجدات قانون الاستثمار الجديد وقانون إصلاح المالية العمومية وتمكينها من التماشي مع ممارسات البنوك المركزية على المستوى الدولي.

وفي إطار تكريس قانون النقد الجديد لمبدأ حرية الدخول للسوق المصرفي الذي يعد سمة حقيقية من سمات تكريس مبدأ حرية المنافسة في القطاع المصرفي، سمح هذا القانون بإنشاء بنوك رقمية وهيئات تسمى "مقدمو خدمات الدفع PSP"، والتي يمكن تأسيسها على شكل شركة أسهم أو شركة مبسطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة،

¹ - عائشة عبد الحميد، "الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي"، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، المجلد 1، العدد 1، 2021، ص 07.

² - القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

بالإضافة إلى إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي التي يطورها بنك الجزائر ويصدرها ويسيرها ويراقبها، تسمى هذه العملة "الدينار الرقمي"¹.

ثانيا - التأكيد على رغبة المشرع الجزائري في رقمنة القطاع المصرفي:

إن ما يؤكد رغبة المشرع الجزائري القوية في رقمنة النشاطات التي تتم على مستوى القطاع المصرفي، وذلك من خلال إدخال شكل رقمي للعملة النقدية ممثلة في الدينار الجزائري الرقمي الذي يطوره ويسيره ويراقبه بنك الجزائر، كما وسع من وسائل الدفع لتشمل العملة الالكترونية، عن طريق الترخيص بإنشاء البنوك الرقمية ومزودي الخدمات الرقمية، وكل هذا يصب في انفتاح القطاع المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في الجزائر².

وعليه، يمكن القول أنّ صدور القانون النقدي والمصرفي يعتبر لبنة جديدة تضاف لسلسلة التحولات الرقمية الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، خاصة وأن القانون الجديد سيسمح بالسير قدما نحو عصنة القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الراهنة والمستقبلية لاسيما في شقها التكنولوجي قصد توفير المناخ الملائم للمتعاملين الاقتصاديين لاستخدام كل الأدوات المصرفية الحديثة والاستثمار فيها أحسن استثمار.

المطلب الثاني: مبررات اعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي

إنّ المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت وتركت أثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي عامة، وعلى الاقتصاديات المحلية للدول خاصة، ومع تزايد وتسارع وتيرة

¹ - راجع المادة 02 من القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، سابق الذكر.

² - رنان مختار، "الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر - قراءة في مضمون القانون 23-09"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 292.

هذه التطورات واتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية¹.

كل هذه العوامل أدت إلى تزايد الاهتمام بالاعتماد على الرقمنة في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة تلك الأنظمة المتطورة التي تعد التكنولوجيا فيها أحد الشروط اللازمة لاحتراف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تعددت مبررات وأسباب الأخذ بالرقمنة في القطاع المصرفي التي يمكن تقسيمها إلى عاملين أساسيين هما الاتجاه نحو العولمة المصرفية وحركة التحرير المصرفي.

الفرع الأول: الاتجاه نحو العولمة المصرفية

تعد العولمة السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد السلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الأطراف الرئيسية المكونة له².

أولاً - تعريف العولمة المصرفية:

يمكن تعريف العولمة المصرفية بأنها " خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية ودمج نشاطه في السوق العالمية، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى

¹ - عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 102.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 21.

السوق المحلية الوطنية، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني، مما يجعل أدائه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطاً¹.

ويقصد بها أيضاً: "حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، بحيث يصبح لا يخضع للتراجع أو التهميش أو الابتلاع"².

ثانياً - أسباب ظهور العولمة المصرفية:

هناك العديد من الأسباب المتداخلة فيما بينها والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور العولمة المصرفية، ومن بين هذه الأسباب هي البنوك نفسها من حيث تطور أدائها واتساع مجال تقديم خدماتها خارج الأسواق المحلية، كما لا يمكن عزل هذه الأسباب عن البيئة المصرفية وثورة المعلومات، الأمر الذي أسس لأوضاع اقتصادية جديدة، وبالتالي متطلبات تمويلية وخدمات متطورة يتعين على البنوك تقديمها ومواكبتها.

وعليه، يمكن إسناد اعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي الجزائري إلى ظهور العولمة المصرفية التي تعتمد أساساً على تقدم وسائل التكنولوجيا والاتصال، والدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية، مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية³.

كما سمح التقدم التكنولوجي وتطبيقاته في مجال الخدمات المصرفية تنويع الخدمات وتوسيعها بشكل غير مسبوق وساعد في تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية،

¹ - مسيفة عكاش، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية _ دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 18.

² - محسن أحمد الخضيري، "مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، قطر، المجلد 19، العدد 222، 1999، ص 173.

³ - أحمد بوراس، "الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع التغيرات المستجدة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2003، ص 19.

وتلاشي الحواجز التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض، وبصفة خاصة ما يتصل بالأسواق النقدية والمالية¹.

الفرع الثاني: التحرير المصرفي كمبرر لاعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ويساهم هذا التحرر في إعطاء نتائج عديدة.

أولا - التحرير المصرفي من القيود والعراقيل:

لقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بالتعجيل بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للمنظومة المالية للدول².

وبالتالي، يستند التحرير المصرفي على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ومنه يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التحرير الاقتصادي، فهذا الأخير يدل في مضمونه على تلك السياسات التي تمكن من إدارة الاقتصاد الوطني وفق نظام وآليات السوق، حيث تركز سياسات التحرير الاقتصادي على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية، وكذا توسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط لإجراءات التجارة والاستثمار، وكذا الدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية³.

¹ - محسن أحمد الخضير، العولمة الإقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص 263.

² - عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 35.

³ - أكرم نعمان الطيب، أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص 33.

ثانيا - مساهمات التحرير المصرفي:

إنَّ التحرير المصرفي يساهم في إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها خاصة في ظل المنافسة الشديدة مع البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على الوصول إلى أكبر عدد من المدخرين بطرق سهلة ومتطورة ما يجعل البنك يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات بسبب تقليل تكاليفه، وهذه الطريقة يستطيع القضاء على البنوك غير القادرة على تحسين خدماتها، ويرفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، ومما يمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.

كما يمنح التحرير المصرفي إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية، وخلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار¹.

ونتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط البنوك على المستوى الدولي، ظهرت الحاجة إلى اعتماد معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى المحلي والدولي، حيث أصبح الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحد مقومات هذه المعايير عن طرق استعمال الرقمنة المصرفية التي تضمن درجة عالية من لاستقرار المالي الدولي في ظل المنافسة الشرسة بين مختلف المؤسسات المصرفية العالمية².

المبحث الثاني: واقع المنافسة المصرفية من التحول الرقمي في الجزائر

مع التقدم التكنولوجي والتطور الهائل، شهد قطاع الخدمات المصرفية في الجزائر تحولا رقميا ملحوظا في خدماته، حيث أصبحت البنوك والمؤسسات المالية تعتمد بشكل متزايد على الحلول الرقمية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين كفاءة أداءها، مما سيؤثر حتما بشكل كبير على واقع المنافسة في السوق المصرفي، إلا أن التحول الرقمي في

¹ - عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997، ص 19.

² - عبد القادر حفاي، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة المالية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2018، ص 294.

قطاع الخدمات المصرفية يتطلب فهما عميقا للعوائق التي تعترض العملية ومعرفة التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: نتائج التحول الرقمي على المنافسة المصرفية

من بين النتائج المترتبة عن اعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي، هو دعم تنافسية البنوك والمؤسسات المالية داخل القطاع المصرفي، من خلال تعزيز مقومات المنافسة المصرفية لدى البنوك والمؤسسات المالية وتوسيع نطاقها في السوق المصرفي.

الفرع الأول: دور الرقمنة في تعزيز مقومات المنافسة لدى البنوك والمؤسسات المالية

تظهر أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي من خلال دعمه لمجموعة من العناصر الأساسية تكسب البنك القدرة على التنافس مع باقي البنوك وتعزز ميزته التنافسية المستدامة، عن طريق تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية، هذه العناصر تتكون من مجموعة من الوسائل والأدوات التي تدعم تحقيق التوازن بين الربح بطرق تلزم فيها المصارف بالمعايير الأخلاقية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية للعملاء، لذلك فهي تسهم في بناء النمو المستدام لقطاع الأعمال، ويمكن أن نحصرها في مجموعة من المقومات المهمة نذكرها فيما يلي:

أولا - تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية:

يعتبر انخفاض التكلفة أحد العناصر الرئيسية للميزة التنافسية والتي تحرص المؤسسة المصرفية وتسعى إلى تحقيقها بهدف تقديم خدماتها للأسواق المالية بأقل الأسعار، ما يمنحها إمكانية التغلب على المنافسين، وبالتالي يعطيها الأفضلية في الحصول على حصة سوقية أكبر، فالمؤسسة المصرفية القادرة على تخفيض تكلفتها فإنها بذلك تحصل على نقطة قوة يمكنها من خلالها التفوق على منافسيها من المؤسسات المصرفية العاملة في نفس السوق، كما يعد العنصر البشري تنميته أحد الأركان الهامة التي يمكن من خلالها تخفيض التكلفة والحصول على ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين من خلال الحرص على استقطاب والاحتفاظ بالعناصر البشرية العالية التميز والمهارة. وبالتالي يساهم اعتماد الرقمنة بشكل كبير في تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية والمحافظة على الكفاءات البشرية لدى المؤسسات المصرفية¹.

¹ - وليد كامل محمدين كامل علام، مرجع سابق، ص 195.

ثانيا - تحسين جودة الخدمات المصرفية:

يمكن الجزم أن التحول الرقمي كان سببا حقيقيا وراء تنافس المؤسسات المصرفية في الرقي بمستوى خدماتها فتحوّلت من مجرد خدمات مصرفية عادية إلى خدمات مصرفية رقمية ذات جودة، فالبيئة الرقمية التي تتميز بها المؤسسات المصرفية الحديثة تتطلب ابتداء خدمات مصرفية جديدة وتستوجب التعامل بوسائل دفع الكترونية أيضا، تتلاءم والطبيعة اللامادية للمؤسسات المصرفية الرقمية. كما أنه ومع انتشار التجارة الالكترونية أصبحت هناك عمليات مصرفية جديدة لا يمكن لأي بنك أداءها إلى عملائه إلا إذا كان الكترونيا لما تتميز به هذه العمليات من سرعة في الأداء وهو ما لا تستطيع البنوك التقليدية القديمة القيام به¹.

ثالثا - تحسين سرعة ومرونة أداء الخدمات المصرفية:

يمثل الوقت عنصرا هاما في تعزيز الميزة التنافسية لدى البنوك، حيث تسهم التكنولوجيا المالية في زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المصرفية، فهي تتمتع بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمنا وأكثر شفافية وأكثر إتاحة. وبذلك أصبح التعاون بين الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي والبنوك تعاونا ناجحا ومثمرا، فالتقدم الكبير لهذه الشركات الناشئة وتأثيرها في تحويل المجالات والقطاعات أدى لزيادة التعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية في كل أنحاء العالم، وذلك لإظهار حقيقة اعتماد التكنولوجيا المالية وكيفية الاستفادة من التوجهات الرقمية لدعم نمو هذا القطاع².

ونظرا لما توفره الرقمنة للبنوك من السرعة في انجاز الأعمال مقارنة بالبنوك التقليدية، وهو ما يبحث عنه عملاء وزبائن البنوك عادة، فدخل العميل على موقع البنك الذي يعتمد على الرقمنة أسهل كثيرا جدا من انتقاله بنفسه إلى مكان البنك وطلبه مقابلة أحد الموظفين ليطلب منه انجاز ما يريد من عمليات مصرفية، بينما الحال على العكس بالنسبة للبنوك التي تعتمد الرقمنة حيث لا يوجد أسهل من أن يدخل العميل إلى

¹ - هداية بوعزة، "انفتاح القطاع المصرفي على حرية المنافسة وأثره في بروز البنوك الالكترونية"، مجلة حوليات، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 34، العدد 5، 2020، ص 221.

² - مراد محبوب، مبارك قرقب، الدليل في إدارة جودة الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2021، ص 81.

الموقع الخاص به على شبكة الانترنت و المرور إلى الجزء الذي يريد ومن ثم يبدأ في طلب ما يريد من إجراءات والتي سرعان ما تتم وتنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة¹.

رابعا - تحسين التواصل مع العملاء:

من خلال الرقمنة يمكن للمصارف تعزيز التواصل مع العملاء عبر القنوات الرقمية التي توفرها لهم مثل التطبيقات المصرفية الالكترونية الموجودة على هواتفهم الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يزيد من رضا العملاء.

خامسا - الإبداع في أداء الخدمة:

يعتبر الإبداع أحد العناصر الرئيسية لتحقيق وتعزيز الميزة التنافسية في تقديم الخدمات وبالأخص الخدمات المصرفية، ويتوقف الإبداع في تقديم الخدمة على مدى كفاءة ومهارة العنصر البشري في ابتكار طرق جديدة بالاعتماد على الرقمنة تمكّنهم من خلالها تقديم الخدمة لتتوافق مع رغبات العملاء الناتجة عن المتغيرات والتطورات المتلاحقة نتيجة التكنولوجيا².

الفرع الثاني: دور الرقمنة في توسيع نطاق المنافسة داخل السوق المصرفي

تعتبر الرقمنة العنصر الحيوي الذي يدعم المنافسة ويحفز الابتكار، حيث تسهم الرقمنة في توسيع نطاق المنافسة في السوق المصرفي من خلال إتاحة فرص جديدة للبنوك والمؤسسات المالية الناشئة والصغيرة لدخول السوق المصرفي، وتوفير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تتيح لها فرصة الوصول للعملاء عبر القنوات الرقمية، ولهذا تعددت صور المنافسة بين المؤسسات المصرفية خلافا لما كانت عليه في السابق يمكن حصرها فيما يلي:

أولا - منافسة البنوك الخاصة للبنوك العمومية:

كانت تشير جميع المعطيات بالهيمنة والتفوق شبه الكلي للبنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري، قبل أن تعلن الحكومة الجزائرية صراحة على ضرورة التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن بؤادر المنافسة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية بدأت تظهر، وذلك بالسماح للبنوك الخاصة (الوطنية والأجنبية) في استخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم خدماتها للعملاء، حيث سيشكل هذا الانفتاح

¹ - هداية بوعزة، مرجع سابق، ص 222.

² - وليد كامل محمدين كامل علام، مرجع سابق، ص 197.

تدعيما للبنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي، وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ومبتكرة¹.

ثانيا - المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية:

نظرا لتشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (المصرفية وغير المصرفية)، بعد أن أزيلت اللوائح والقيود التي كانت تمنع ذلك، وبعد أصبحت هذه المؤسسات تصل للعملاء بسهولة لتقديم لهم خدماتها المالية والمصرفية عن طريق الاعتماد على الرقمنة والاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الاتصالات والمعلومات ووسائل تقديم الخدمات، والذي أدى إلى توسيع شبكة المعلومات المالية وزيادة كفاءة نظم وأساليب معالجة البيانات واتخاذ القرارات، وطرق حساب تكاليف وتسعير الخدمات المالية والمصرفية، وسرعة إيصال المعلومات المتعلقة بذلك إلى الأسواق والمتعاملين فيها، وانخفاض تكلفة انجاز المعاملات المالية عبر الحدود².

كما أدى التحرر من القيود وما صاحبه من تقدم تكنولوجي متسارع وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الصناعة المصرفية إلى ظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية من أهمها النقود الالكترونية والبنوك الالكترونية والتوسع في عمليات التجارة الالكترونية³.

فرغم أفضلية البنوك على هذه المؤسسات من حيث تمتعها بمزايا تقديم خدمات التي لا تستطيع هذه الأخيرة تقديمها، إلا أن درجة التهديد التنافسي من قبل الداخلين

¹ - محسن زبيدة، بوحلاله سهام، "المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري"، الملتقى الوطني بعنوان: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و25 أبريل 2006، ص 58.

² - تتنافس البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير البنكية مثل شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق التوفير، هيئات البريد وغيرهم ممن يقدمون خدمات تنافس البنوك في استغلال الفائض المالي لدى الأفراد وتمويل احتياجات الوحدات المختلفة، أو (العكس)، فهناك بنوك معتمدة تنافس المؤسسات المالية.

³ - عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 31.

الجدد في سوق الخدمات المالية يتزايد بصورة ملحوظة مع تزايد استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، مما يسبب المزيد من الصعوبات والارتباك لدى البنوك¹.

ثالثا - منافسة البنوك الالكترونية للبنوك التقليدية:

استجابة لحاجة البنوك للتحويل إلى أسلوب الإدارة الالكترونية وتطلعات المجتمعات الحديثة لتحقيق مستوى أفضل من للخدمات المصرفية فقد أنتجت تكنولوجيا المعلومات صيغة مصرفية حديثة وعصرية تعرف بالصيرفة الالكترونية، والتي تميزت بخصائص مكنتها من تقديم خدمات مصرفية حديثة وفرض واقع عمل مصرفي مغاير يكسر طوق العزلة التي كانت تعيشه البنوك التقليدية².

ومع انتشار الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية تغيرت طريقة ممارسة الأعمال والخدمات البنكية، مما أصبح يشكل تحديا ومرحلة حاسمة للعاملين في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، إذ يعد قطاع التكنولوجيا المالية أحد أبرز القطاعات التي تتلقى الدعم من قبل صناع القرار في شتى أنحاء العالم³.

فالتطور المسجل في التكنولوجيا الرقمية والتدفق العالي لشبكة الانترنت جعل معظم البنوك تتجه إلى الاستفادة من هذه الطفرة التكنولوجية لتطوير خدماتها وابتكار خدمات جديدة ومتطورة، حيث أن التنافس المسجل فيما بين البنوك سواء العامة أو الخاصة جعلها تسعى إلى تطوير خدماتها المصرفية وتستفيد من التكنولوجيا الرقمية، كما أن تزايد عمليات التجارة الالكترونية أصبح يتطلب نوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الالكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان، حيث تظهر المنافسة قوية في هذا الإطار بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وبين

¹ - يلاحظ أنه في العديد من دول العالم أن دخول كل من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية والوسطاء الماليين الآخرين سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية وذلك من خلال قيامها بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات وثيقة الصلة بأعمال البنوك.

² - - خالد بن عمر، جيلالي بورزامة، "واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، المجلد 25، العدد 73، 2016، ص 96.

³ - هداية بوعزة، مرجع سابق، ص 221.

المؤسسات الكبيرة والصغيرة، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك واختيار الأنسب لهم منها¹.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي

في عصر التكنولوجيا الحديث يواجه التحول الرقمي في القطاع المصرفي في الجزائر العديد من التحديات التي تقف حائلا أمام تحقيق الهدف المنشود للرقمنة، ألا وهو تعزيز المنافسة المستدامة للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة في السوق المصرفي الجزائري، لذلك يتطلب على المصارف الجزائرية أن تقدم التزاما قويا يضمن لها مواجهة وتجاوز هذه التحديات.

الفرع الأول: معوقات تطبيق الرقمنة في القطاع المصرفي الجزائري

يمكن حصر أهم المعوقات التي تعترض المصارف الجزائرية للتوجه نحو الاندماج المصرفي، والتي تم تصنيفها إلى ما يلي:
أولا - صعوبات قانونية:

بالرغم من أن المشرع الجزائري نص صراحة على بداية الاعتماد على الرقمنة في القطاع المصرفي من خلال القانون رقم 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي بهدف تحسين أداء المصارف الجزائرية²، إلا أن المشرع لم يعطي تفاصيل أكثر حول طرق وكيفيات اعتماد الرقمنة وجعل لها إطار قانوني لكيفية تطبيقها، خاصة وأن هناك لا يزال بعض القوانين الاقتصادية المتشددة تحد من توسع نشاطات المصارف المالية وقيامها بمختلف العمليات الرقمية، ما يجعل المنظومة المصرفية الجزائرية غير قادرة على مجابهة المنافسة سواء على المستوى الجغرافي أو على مستوى المنتجات والعملاء، وهذا ما ينتج عنه تكلفة عالية للوسيط المالي، وصلابة أقل للمؤسسات المصرفية المعنية وذلك مقارنة مع حالة سوق مفتوح على الرقمنة، كما أن هذه القوانين سوف تقلل من فرص الاختيار بالنسبة للعملاء³.

¹ - هداية بوعزة، مرجع سابق، ص 212.

² - راجع المادة 2 من القانون رقم 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، مرجع سابق.

³ - أحلام بوعبدلي، "البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة _ دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2008، ص 187.

رغم الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أن هذا الأخير لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب على المستوى التنظيمي والتقني لها، وهذا يظهر جليا من خلال بيان ما يلي:

1 - فقدان الاحترافية في العمل المصرفي:

تفتقد البنوك التجارية الجزائرية للاحترافية اللازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها بالنسبة لمنح القروض للمؤسسات العمومية، ما يجعلها أداة في يد الدولة، حيث تبرز عدم احترافية العمل المصرفي الجزائري فيما يلي:

أ - نقص الإطارات البشرية ذات الكفاءة:

فرغم ما تحوزه البنوك الجزائرية من عدد كبير للموظفين، إلا أن هذه الإطارات لا تزال تعاني من قلة فعاليتها وضعف روح المبادرة والإبداع لديها، وهذا نتيجة عوامل عديدة منها ضعف التكوين القاعدي، ونقص المحفزات وكثرة المشاكل المهنية، وغياب الثقافة المصرفية وانعدام المعرفة لدى موظفي المصارف¹.

ب - الافتقار إلى الخبرات والكفاءات المصرفية:

فهي القادرة على إدارة المحفظة المالية بكفاءة سواء الكترونيا أو تقليديا، مما ينعكس على تأرجح الأرباح للمحفظة².

2 - ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية:

تلعب التكنولوجيا دورا مهما في تحديد مستقبل اقتصاديات الدول، إذ أنها:

أ - التأثير على الأسواق المالية:

وذلك إلى درجة أنه يصعب على أي دولة أن تتخلى عنها في معاملاتها المصرفية، لكن لا يزال استخدام البطاقات المصرفية ضعيفا في السوق المصرفية الجزائرية، حيث أن

¹ - صابر بن معتوق، "آليات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية لاعتماد الاندماج المصرفي"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 17.

² - فتيحة صالح، حمداوي الطاوس، "الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2016، ص 250.

التأخر في استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني لدى البنوك الجزائرية جعل 80 بالمائة من المعاملات المصرفية في الجزائر تتم نقداً أي بطريقة تقليدية، أما بالنسبة للعمل المصرفي عبر الانترنت ما زالت البنوك الجزائرية بعيدة عن استخدامه، حيث أن معظم البنوك الجزائرية تمتلك مواقع على شبكة الانترنت، إلا أنها مواقع تعريفية وليست مواقع تقديم خدمات مصرفية¹.

ب - الافتقار إلى بنية تحتية:

الافتقار إلى بنية تحتية قادرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضا موظفو التكنولوجيا ذوي المهارات الكافية، كما يوجد قصور في عملية الاتصال بالإنترنت في العديد من المناطق الريفية، وبالتالي تحتاج المصارف الجزائرية إلى زيادة الاستثمارات في التكنولوجيات المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على المنافسة².

ثالثا - صعوبات أمنية:

إنّ لاستخدام التكنولوجيا الرقمية مخاوفها من خلال مخاطر أمن المعلومات والتي تعيق نجاح تنفيذ برنامج التحول الرقمي والذي يحتاج إلى خبرة عالية في مجال أمن المعلومات لحماية بيانات العملاء وأرصدتهم من الاختراق والسرقة، وبالتالي تعتبر حماية البيانات وضمان أمانها أحد أهم التحديات التي تواجه الرقمنة في القطاع المصرفي³.

رابعا - صعوبات ثقافية:

إن عدم انتشار ثقافة استخدام التكنولوجيا الرقمية في تنفيذ العمليات بين شريحة ليست بالقليلة من العملاء كبار السن والذين يجهلون التعامل مع التكنولوجيا يعد ذلك حائلا وجب تحديه لإنجاح تنفيذ برنامج التحول الرقمي.

¹ - عائشة سعدون، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البويرة، 2015، ص 120.

² - عائشة سعدون، نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - إن لاستخدام التكنولوجيا الرقمية مخاوفها من خلال مخاطر أمن المعلومات والتي تعيق نجاح تنفيذ برنامج التحول الرقمي والذي يحتاج إلى خبرة عالية في مجال أمن المعلومات لحماية بيانات العملاء وأرصدتهم من الاختراق والسرقة، وبالتالي تعتبر حماية البيانات وضمان أمانها أحد أهم التحديات التي تواجه الرقمنة في القطاع المصرفي.

كما أن التقادم الفكري لبعض المديرين للمصارف وعدم رغبتهم في التغيير نحو التحول الرقمي نظرا لبيروقراطيتهم المفرطة وإتباعهم أنظمة داخلية متشددة، بالإضافة إلى عدم رغبتهم في التعلم والاتجاه نحو التنفيذ، يعد تحد آخر أمام المنظومة المصرفية للتحول نحو الرقمنة.

الفرع الثاني: حلول وسبل تطبيق الرقمنة في القطاع المصرفي الجزائري

إن النظام المصرفي في الجزائر يمتلك المقومات الأولية الضرورية التي تمكنه من انطلاقة فعلية نحو تطوير خدماته والرفع من مستوى أدائه، لكن تميز المصارف الجزائرية بصغر حجمها يحول دون ذلك، وبالتالي فإن أفضل وسيلة لمواجهة التحديات والمعوقات السابق ذكرها هي تبني إستراتيجية التحول الرقمي، لذلك يتعين على المنظومة المصرفية الجزائرية تعزيز مقوماتها والأخذ بالآليات اللازمة التي تساعد النظام المصرفي الجزائري على النهوض وتفعيل أدائه وتحسين جودة خدماته المقدمة إذا ما تمت عملية الرقمنة بطريقة صحيحة وهيئت له البيئة المناسبة¹.

حيث تتمثل في بعض الاعتبارات التي تتعلق بالبيئة التشريعية والقانونية والعملية والتطبيقية، التي يجب توافرها للقيام بعملية التحول الرقمي.

أولا - تهيئة بيئة تشريعية تتلاءم مع عملية التحول الرقمي:

إن سن القواعد القانونية التي تشجع على الاعتماد على الرقمنة في المنظومة المصرفية المحلية وخلق الميكانيزمات اللازمة لتطبيق هذه القواعد، يجب أن يكون عن طريق العمل على تعديل القانون المصرفي الجزائري (قانون النقد والقرض)، وذلك من خلال إدراج فيه مواد تنظم وتشجع عمليات الاندماج المصرفي، من حيث الكم والكيفية في إتمامه.

والعمل أيضا على تقوية ودعم الإطار الرقابي على المصارف، خصوصا نظام الإشراف والرقابة على نشاط البنوك، حيث أن ضعف هذه النظم يؤدي لا محالة إلى ضعف الجهاز المصرفي ككل.

¹ - بن معتوق صابر، مرجع سابق، ص 20.

فالجهاز الرقابية تجد من الصعوبة بمكان وضع القوانين والإجراءات الرقابية التي تستطيع أن توفر درجة عالية من المنافسة دون تهديد استقرار القطاع المصرفي¹.

ثانيا - العمل على البنية التحتية التقنية:

تعد البنية التحتية التقنية في مقدمة متطلبات التحول نحو الرقمنة خصوصا وأية مشروعات تقنية عموما، والبنى التحتية التقنية للصيرفة الرقمية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية لأي بلد، ذلك أن الصيرفة الرقمية تنشأ في بيئة أساسها الأعمال الالكترونية، والمتطلب الرئيس لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول آمن وسلس، لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات وبقدرة كفاءة البنى التحتية وسلامة سياسات السوق الاتصالية وتحديد السياسات السعيرية لمقابل خدمات الربط بالإنترنت².

ثالثا - الكوادر البشرية الكفؤة:

إذ أن توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الرقمية، وهو ما يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للكوادر في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية.

رابعا - تقديم حوافز لاعتماد الرقمنة في المصارف:

من مقومات نجاح عملية التحول الرقمي للمصارف الجزائرية هو ضرورة قيام الجهات الحكومية بتقديم حوافز تساهم في تشجيع المصارف على اعتماد الرقمنة في أداء

¹ - عبد القادر مطاي، "تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تمكن الاندماج المصرفي من تطويرها"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2011، ص 54.

² - تسعى الجزائر إلى تحسين خدمات الانترنت والعمل على تجاوز المشكلات التقنية المتعلقة بتدفق الانترنت، وهذا من خلال توسيع استعمال الألياف البصرية، حيث أعطى رئيس الجمهورية تعليمات صارمة، تحث على ضرورة تحسين خدمات الانترنت بالجزائر وتوسيع ربط الولايات بشبكة الألياف البصرية.

خدماتها، وتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية كالإعفاءات الضريبية، واستبعاد خسائر المصرف الذي اعتمد الرقمنة من الوعاء الضريبي لتغطية تكاليف إجراءات التحول الرقمي، أما عن الإعفاءات غير المالية فتكون مثلا في السماح للمصرف الناتج عن الرقمنة بفتح فروع رقمية أخرى إضافية وغيرها من الامتيازات الأخرى.

خاتمة:

إنّ تبني المشرع الجزائري لفكرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية الناشطة في الجزائر بما فيها القطاع المصرفي، لا يعد أمرا وليد الصدفة أو حديث اللحظة، بل جاء عبر اقتناع تام منه على ضرورة الاعتماد على الرقمنة من أجل مواكبة أهم التحولات الاقتصادية العالمية، ومواجهة تحديات المنافسة.

وبالتالي، وعلى ضوء ذلك ومن منطلق إشكالية الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، والتي على إثرها تم وضع مجموعة من المقترحات.

- نتائج الدراسة:

- تم الاعتماد على الرقمنة من خلال تعزيز القدرات التنافسية للبنوك والمؤسسات المصرفية الناشطة في السوق المصرفي، التي أصبح لها دور حاسم في تحديد طبيعة المنافسة.
- تم الاعتماد على الرقمنة من خلال توسيع نطاقها داخل السوق المصرفي، وذلك عن طريق توفير خدمات مصرفية مبتكرة وإتاحة الفرصة للمصارف الناشئة والصغيرة لدخول السوق مما يزيد من حدة المنافسة فيه.

- مقترحات الدراسة:

- ضرورة بناء إستراتيجية واضحة للتحول الرقمي وموضوعية قابلة للتطبيق.
- العمل على توفير العناصر البشرية المهارية والمدرّبة اللازمة لتطبيق التحول الرقمي بالمؤسسات المصرفية، مع ضرورة إعطاء الاهتمام الكافي بتطوير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي الكامل بالمصارف موضوع الدراسة.

- الحرص على وضع قواعد وإجراءات تضمن منع السرقات والسطو الإلكتروني وحماية المعلومات والبيانات الخاصة بالعملاء والمؤسسة المصرفية ككل.
- الحرص على نشر ثقافة التحول الرقمي في قطاع المصارف سواء داخليا عن طريق توعية الموظفين العاملين بالمؤسسة أو خارجيا التي تشمل فئة الزبائن والعملاء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

- القوانين:

1- القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.
- 2- مراد محبوب، مبارك قرقب، الدليل في إدارة جودة الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2021.
- 3 - نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
- 4 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- أكرم نعمان الطيب، أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2001.
- 2- ميادة بلعياشي، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 3- مسيفة عكاش، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية _ دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.
- 4 - عائشة سعدون، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البويرة، 2015.
- 5- عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997.

6- عبد القادر بربش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- أحلام بوعبدلي، "البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة _ دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2008، ص ص 181. 204
- 2- أحمد الكيسي، "تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية"، المجلة العربية 300، المجلد 10، العدد 29، 2008، ص ص 29. 4
- 3- أحمد بوراس، "الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع التغيرات المستجدة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2003، ص ص 195. 205
- 4- أحمد فرج أحمد، "الرقمنة: داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار"، مجلة دراسات المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 4، 2009، ص ص 07. 30
- 5- هداية بوعزة، "انفتاح القطاع المصرفي على حرية المنافسة وأثره في بروز البنوك الالكترونية"، مجلة حوليات، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 34، العدد 5، 2020، ص ص 211. 226
- 6- وليد كامل محمدين كامل علام، "التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مستولي خدمة العملاء: دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع البنوك بجنوب الصعيد"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 52، العدد 1، 2022، ص ص 180. 204
- 7- محسن أحمد الخضيري، "مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، قطر، المجلد 19، العدد 222، 1999، ص ص 159. 180
- 8- عائشة عبد الحميد، "الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي"، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، المجلد 1، العدد 1، 2021، ص ص 17. 36
- 9- عبد القادر حفاي، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة المالية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2018، ص ص 283. 300
- 10- مطاي عبد القادر، "تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تمكن الاندماج المصرفي من تطويرها"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2011، ص ص 48. 56
- 11- رنان مختار، "الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر _ قراءة في مضمون القانون 09-23"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص ص 279. 294

12- فتيحة صالح، حمداوي الطاوس، "الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2016، ص ص 243 254.

13- صابر بن معتوق، "آليات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية لاعتماد الاندماج المصرفي"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص ص 27 08.

14- خالد بن عمر، جيلالي بورزامة، "واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، المجلد 25، العدد 73، 2016، ص ص 93 113.

د- المقالات في الملتقيات:

1- محسن زبيدة، بوخلالة سهام، "المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري"، الملتقي الوطني بعنوان: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و 25 أبريل 2006.

2- عبد الرزاق سحر مصطفى، "التحول الرقمي تحدى جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لدعم التنمية المستدامة"، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان: إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030، دار الضيافة جامعة عين شمس، مصر، يوم 7 ديسمبر 2019.